السوق الليبية الإطار الاستراتيجي للاستثمار في

الدليل الشامل للمستثمرين ٢٠٢٥-٢٠٢٦

التنقل في اللوائح · الدخول إلى السوق · المعلومات القطاعية · إدارة المخاطر

مليار برميل النفط المؤكدة

٦ قطاعات أولوية الاستثمار | **$99.4B** إجمالي الأصول الأجنبية | **12.4%** نمو الناتج المحلي ٢٠٢٥ | احتياطيات

فهرس المحتويات

الإطار الاستراتيجي للاستثمار في ليبيا ٢٠٢٥–٢٠٢٦

٠١ التوقعات الاقتصادية الكلية والسياق الجيوسياسي	٠٣
٠٢ الأساس القانوني: قانون الاستثمار رقم ٩ لسنة ٢٠١٠	٠٥
٠٣ الهياكل القانونية واستراتيجيات الدخول إلى السوق	٠٦
٠٤ خطوات الدخول إلى السوق الليبية تفصيليا	٠٨
٠٥ الضرائب والحوافز المالية	٠٩
٠٦ أنظمة العمل والتوطين الوظيفي	١٠
٠٧ القطاعات: الهيدروكربونات والتحول نحو الطاقة	١١
٠٨ القطاعات: الاتصالات والخدمات الرقمية	١٢
٠٩ الخدمات المالية والمصرف المركزي الليبي	١٣
١٠ إدارة المخاطر: الفساد والتشرذم المؤسسي	١٤
١١ البنية التحتية وفرص إعادة الإعمار	١٥
١٢ التوصيات الاستراتيجية للمستثمرين	١٦

في بيئة الاستثمار الليبية خلال عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦. جميع البيانات مستقاة من منشورات حكومية رسمية ومؤسسات مالية دولية وهيئات قانونية متخصصة. أعدت هذا الدليل شركة إنفست ليبيا لتزويد الشركات الأجنبية والمستثمرين المؤسسيين والمستشارين الاستراتيجيين بمرجع شامل للتنقل

هذا الدليل معد للأغراض المعلوماتية فحسب، ولا يمثل مشورة قانونية أو مالية. ينصح القراء بالاستعانة بمتخصصين مؤهلين قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية. إخلاء المسؤولية:

٠١ التوقعات الاقتصادية الكلية والسياق الجيوسياسي

البيئة الاقتصادية ٢٠٢٥–٢٠٢٦

يتراوح بين 12.4% و13.3% لعام ٢٠٢٥، مدفوعا بارتفاع نشاط قطاع النفط بنسبة 17.4% مع استقرار الإنتاج عند نحو 1.4 مليون برميل يوميا. السياسية لحقول كبرى كحقل الشرارة — تعاف قوي في مطلع ٢٠٢٥. ويتوقع صندوق النقد الدولي نموا حقيقيا في الناتج المحلي الإجمالي الليبي عند نقطة تحول محورية. إذ أعقب انكماش بلغ نحو 0.4% في عام ٢٠٢٤ — ناجم أساسا عن اضطرابات إنتاج النفط جراء الإغلاقات يقف الاقتصاد

$70B	$99.4B	1.4M bpd	4.0%	12.4%	-0.4%
صندوق الثروة السيادية هيئة الاستثمار	الأصول الأجنبية المصرف المركزي	إنتاج النفط ٢٠٢٥ مستقر	نمو الناتج المحلي ٢٠٢٦ توقعات	نمو الناتج المحلي ٢٠٢٥ توقعات صندوق النقد	نمو الناتج المحلي ٢٠٢٤ انكماش

قوة قاهرة وخلافات مؤسسية — أبرزها أزمة قيادة مصرف ليبيا المركزي في أواخر ٢٠٢٤ التي أضرت مؤقتا بالثقة الدولية في المنظومة المصرفية. النفط العالمية وإعادة محاذاة سعر الصرف إثر تخفيض قيمة الدينار في أبريل ٢٠٢٤. ويبقى الاستقرار المالي للدولة معرضا باستمرار لأحداث الوطنية فائضا ماليا بنسبة 3.6% من الناتج المحلي في الأشهر التسعة الأولى من ٢٠٢٥، غير أن هذا الفائض مرتبط كليا باستمرار ارتفاع أسعار على الرغم من هذه الأرقام الرئيسية اللافتة، يظل المسار المالي الأساسي هشا. سجلت حكومة الوحدة

البيانات الاقتصادية الكلية لليبيا (٢٠٢٤–٢٠٢٦)

المؤشر	٢٠٢٤ فعلي/تقديري	٢٠٢٥ متوقع	٢٠٢٦ متوقع
نمو الناتج المحلي الحقيقي (%)	-0.4%	12.4% – 13.3%	4.0%
إنتاج النفط (م. برميل/يوم)	1.1 – 1.2	1.4	1.5 (هدف)
إيرادات الحكومة من النفط	97%	94%	غير متاح
الميزان المالي (% من الناتج المحلي)	0.7%	3.6%	غير متاح
إجمالي الأصول الأجنبية (دولار)	95.5 مليار	99.4 مليار	غير متاح
قيمة صندوق الثروة السيادية	~70 مليار	~71.5 مليار	غير متاح
سعر الصرف الرسمي للدينار	4.8 د.ل/دولار	5.56 د.ل/دولار	+6.0 د.ل/دولار

إشارة استثمارية مهمة

حقيقي — لكنه يرتكز كليا على النفط. فرصة المستثمرين في القطاعات غير النفطية تكمن تحديدا في ضرورة التنويع الاقتصادي الذي تسعى إليه ليبيا. النقد الدولي أنه رغم متانة النمو قصير الأجل، فإن الاستقرار بعيد المدى يستلزم إصلاحات هيكلية في إدارة المالية العامة. النمو بنسبة 12.4% أكد كل من البنك الدولي وصندوق

٠٢ الأساس القانوني: قانون الاستثمار رقم ٩ لسنة ٢٠١٠

الإطار التشريعي الرئيسي للرأسمال الأجنبي

الخاص، ويشكل الأساس القانوني لمجلس الخصخصة والاستثمار — الجهة المركزية المسؤولة عن تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وتنظيمه. التشريعية الرئيسية لتنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا. صدر هذا القانون بهدف تحرير السوق وتسريع التنويع الاقتصادي القائد على القطاع يعد قانون الاستثمار رقم ٩ لسنة ٢٠١٠ الأداة

أبرز أحكام القانون

ملاحظة عملية	التفاصيل	الحكم
نادر في المنطقة — ميزة هيكلية حقيقية	حتى 100% بموجب ترخيص الاستثمار (قانون رقم ٩)	الملكية الأجنبية
~900 ألف دولار بسعر الصرف ٢٠٢٥	5,000,000 دينار ليبي	الحد الأدنى للرأسمال (أجنبي)
~360 ألف دولار بسعر الصرف ٢٠٢٥	2,000,000 دينار ليبي	الحد الأدنى للرأسمال (محلي)
لا تملك حر للكيانات الأجنبية	حق الانتفاع فقط — حتى ٧٠ عاما	حقوق الأراضي
من الناحية النظرية — الوكيل المحلي لا يزال ضروريا	الخصخصة كافة موافقات الوزارات تحت ترخيص واحد ينسق مجلس	مركز الخدمات الشاملة
الكيان الأجنبي يحتفظ عادة بحصة أقلية	بالتنقيب يستلزم مشروعا مشتركا مع المؤسسة الوطنية للنفط النفط/الغاز	الصناعات الاستراتيجية
يبدأ من تاريخ الإذن بالتشغيل	إعفاء ٥ سنوات قابل للتمديد ٣ سنوات	الإعفاء الضريبي
يشمل أثاث المشروع	إعفاء كامل ٥ سنوات على الآلات والمواد الخام والمعدات	الإعفاء الجمركي
يشجع على الاحتفاظ برأس المال طويل الأجل	الأرباح المعاد استثمارها معفاة من ضريبة الدخل	مزايا إعادة الاستثمار

تنبيه امتثال جوهري

السفارة الليبية في بلد المستثمر قبل تقديمها لمجلس الخصخصة. الوثائق المقدمة دون تصديق مناسب سترفض وتعيد ساعة الاستعراض إلى الصفر. يجب توثيق وتصديق كافة الوثائق الأجنبية — بما فيها مذكرات التفاهم وقرارات مجلس الإدارة والنظام الأساسي للشركة — من قبل

٠٣ الهياكل القانونية واستراتيجيات الدخول إلى السوق

قرار رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠١٢ — خيارات الوجود القانوني

الهيكل المختار حقوق الملكية والمسؤولية ومتطلبات رأس المال والأنشطة المسموح بها وإمكانية التوسع مستقبلا. ثمة ثلاثة خيارات رئيسية: يتعين على المستثمرين الأجانب اختيار الهيكل القانوني الملائم لنطاق عملياتهم وفقا لأحكام القرار رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠١٢. يحدد

الإطار المقارن لأدوات الاستثمار

مشروع القانون رقم ٩	شركة المساهمة المشتركة	مكتب الفرع	الميزة
حتى 100%	49% (حتى 60%)	100% (للفرع)	الملكية الأجنبية
5,000,000 د.ل	1,000,000 د.ل	بحسب الحالة (~2-5م د.ل)	الحد الأدنى لرأس المال
مدة المشروع	دائم	٥ سنوات	فترة التجديد
غير مطلوب	مطلوب (51% ليبي)	غير مطلوب	شريك محلي مطلوب
بحسب القطاع	مسموح	محظور	الوصول التجاري
الصناعة والطاقة المتجددة والتكنولوجيا	التجارة العامة والتواجد طويل الأمد	البناء والهندسة وخدمات النفط	الأنسب لـ
نعم — حتى ٨ سنوات	لا	لا	أهلية الإعفاء الضريبي

تفاصيل الهيكل: مكتب الفرع

ويمنح ترخيصا قابلا للتجديد لمدة خمس سنوات. يحظر على الفروع ممارسة التجارة بالجملة أو التجزئة أو الوكالات التجارية أو خدمات التوريد. الفرع امتداد للشركة الأجنبية الأم — الأداة المفضلة لمشاريع البناء والهندسة والخدمات التقنية،

تفاصيل الهيكل: شركة المساهمة / المشروع المشترك

العالية. الحد الأدنى لرأس المال مليون دينار ليبي مع سداد 30% على الأقل عند التأسيس. يشترط أن يكون رئيس مجلس الإدارة ليبيا. محلي متكامل أو وصول إلى التجارة العامة. تحدد الملكية الأجنبية بـ 49% قابلة للرفع إلى 60% للمشاريع ذات القيمة التقنية أو الاستراتيجية للشركات الراغبة في حضور

تفاصيل الهيكل: مكتب التمثيل

وجمع البيانات وإدارة الشؤون فحسب. لا يحق له توقيع عقود أو مزاولة أي نشاط تجاري مباشر. يؤسس لمدة سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة. مخصص للدراسات السوقية

٤٠ خطوات الدخول إلى السوق الليبية تفصيليا

رحلة المستثمر المتسلسلة

أي إخفاق في خطوة واحدة يعيد العملية بأكملها إلى نقطة البداية. يعرض المسار ثلاثي المراحل التالي المتطلبات المعمول بها في ٢٠٢٥: تتسم العملية التشغيلية للدخول إلى ليبيا بـ «التسلسل المعقد».

المرحلة الأولى — التأشيرات والدخول للأعمال

• بوابة التأشيرة الإلكترونية: أطلقت ليبيا في مارس ٢٠٢٤ بوابة تأشيرة إلكترونية لتسهيل دخول المسافرين التجاريين والسياح.

(لا يقل ٦ أشهر)، وإثبات الإقامة، ودعوة رسمية من شركة أو منظمة ليبية مسجلة (كمجلس الأعمال الليبي-البريطاني أو الغرفة التجارية الأمريكية).

• المستندات المطلوبة: جواز سفر ساري المفعول

يلتزم المسافرون بالدخول عبر المطارات المحددة (معيتيقة أو بنينة) وفق المرسوم ١٣٧. معابر برية كرأس جدير مغلقة كثيرا بسبب الظروف الأمنية.

• نقاط الدخول:

المرحلة الثانية — تسجيل الكيان والترخيص لدى مجلس الخصخصة

• إعداد المستندات: توثيق وتصديق كافة الوثائق القانونية الأجنبية عبر السفارة الليبية في بلد المستثمر.

تقديم مقترح استثماري رسمي يتضمن دراسة جدوى شاملة ونموذجا ماليا. يراجع المقترح من زاوية توافقه مع المصالح الاقتصادية والأمن الوطني.

• التقديم لمجلس الخصخصة:

• موافقة وزارة الاقتصاد: بعد توصية مجلس الخصخصة، يصدر وزير الاقتصاد الموافقة النهائية — وهو العقبة الأساسية في هذا المسار.

المرحلة الثالثة — الإعداد المالي والتشغيلي

• السجل التجاري: التسجيل في السجل التجاري الليبي للحصول على رقم تسجيل تجاري.

حسابات بالعملتين المحلية والأجنبية. استيراد البضائع يستلزم «رمزا إحصائيا» من الجمارك و«رمز المصرف المركزي» لفتح الاعتمادات المستندية.

• الحسابات المصرفية والرموز: فتح

المسبقة عن البضائع (aci.customs.gov.ly). يجب الحصول على رقم ACI قبل 48 ساعة من شحن البضائع وإدراجه في بوليصة الشحن.

• الامتثال لنظام ACI: التسجيل على بوابة المعلومات

• شهادة المنشأ: يجب التصديق عليها في السفارة الليبية ببلد التصدير قبل الشحن — وليس عند الوصول إلى ليبيا.

٠٥ الضرائب والحوافز المالية

قانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ ومزايا قانون الاستثمار

ضريبة الشركات القياسية

فئة الضريبة	المعدل	ملاحظات
ضريبة الدخل على الشركات	20%	معدل ثابت على الأرباح الخاضعة للضريبة
ضريبة الجهاد	4%	تحتسب على نفس الوعاء الضريبي لضريبة الدخل
المعدل الفعلي المجمع	24%	الحد الأقصى للالتزام الضريبي (ضريبة الدخل + ضريبة الجهاد)
طابع العقود الرئيسية	1%	يطبق على قيمة العقد
طابع العقود من الباطن	0.1%	يطبق على قيمة عقد الباطن
رسوم المدفوعات للمصلحة الضريبية	0.5%	يطبق على جميع المدفوعات للمصلحة
ضريبة الأرباح الرأسمالية	توجد ضريبة مستقلة لا	تعامل الأرباح كدخل عادي وتخضع لمعدل ضريبة الشركات
ضريبة القيمة المضافة	لا تطبق	ليبيا لا تعمل بنظام ضريبة القيمة المضافة

حوافز قانون الاستثمار رقم ٩ لسنة ٢٠١٠

الحافز	المدة	النطاق
الإعفاء من ضريبة الدخل	٥ سنوات + تمديد ٣ سنوات	إعفاء كامل من ضريبة الدخل اعتبارا من تاريخ الإذن بالتشغيل
الإعفاء الجمركي	٥ سنوات	الآلات والمعدات وقطع الغيار والمواد الخام وأثاث المشروع
إعفاء إعادة الاستثمار	مستمر	الأرباح المعاد استثمارها في المشروع معفاة من ضريبة الدخل
حوافز التصدير	مستمر	البضائع المنتجة للتصدير معفاة من ضرائب الإنتاج ورسوم التصدير

الرواتب والضمان الاجتماعي (إيناس)

الفئة	المعدل	يدفعها
ضريبة الدخل الشخصي (وافد)	5% – 10% تصاعدي	الموظف (يخصمها صاحب العمل)
الضمان الاجتماعي — صاحب العمل (إيناس)	11.25%	صاحب العمل
الضمان الاجتماعي — الموظف (إيناس)	3.75%	الموظف (يخصم من الراتب)
صندوق الوحدة الاجتماعية	1%	صاحب العمل (على إجمالي رواتب جميع الموظفين)

٠٦ أنظمة العمل والتوطين الوظيفي

قانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠ — متطلبات القوى العاملة

يلزم الإطار العمالي الليبي بالتوطين — دمج المواطنين الليبيين في القوى العاملة للكيانات الأجنبية. تتفاوت نسب التوطين بحسب الهيكل القانوني:

نوع الكيان	الحد الأدنى للعمالة الليبية	متطلبات إضافية
القانون التجاري (الفروع والمشاريع المشتركة) كيانات	75% من إجمالي القوى العاملة	الاحتفاظ بسجلات محاسبية باللغة العربية للتفتيش الحكومي
مشاريع الاستثمار (قانون رقم ٩)	30% كحد أدنى	التزام صارم بتوفير برامج تدريب وتطوير المهارات

حقوق العمال وظروف العمل الأساسية

الحكم	اللائحة
٣٠ يوم عمل فعلي	فترة التجربة
حد أقصى ٤٨ ساعة أسبوعيا؛ ١٠ ساعات يوميا	ساعات العمل
٣٠ يوما؛ ٤٥ يوما إذا تجاوز العمر ٥٠ أو الخدمة ٢٠ عاما	الإجازة السنوية
١٤ أسبوعا براتب كامل؛ ١٦ أسبوعا للتوأم فأكثر	إجازة الأمومة
٤٥ يوما متواصلة أو ٦٠ يوما متقطعة سنويا	الإجازة المرضية
٢٠ يوما (مرة واحدة خلال فترة الخدمة)	إجازة الحج
أسبوعان (مرة واحدة خلال الخدمة)	إجازة الزواج
تقديم إقرارات شهرية للمصلحة الضريبية	تصاريح الرواتب
الاحتفاظ بجميع السجلات المحاسبية باللغة العربية	لغة السجلات

٠٧ القطاعات: الهيدروكربونات والتحول نحو الطاقة

النفط والغاز وفرص الطاقة المتجددة

النفط والغاز: العماد الاستراتيجي

— إلى جانب خامس أكبر احتياطيات غاز في القارة. يمثل القطاع النفطي الوسيلة الأساسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي بصورته الكبرى. تمتلك ليبيا أكبر احتياطيات نفط مؤكدة في أفريقيا بواقع ٤٨ مليار برميل — التاسع عالميا

$14B	1.4M bpd	2–3M bpd	48B bbl
صندوق إعادة الإعمار	الإنتاج الحالي	هدف إنتاج المؤسسة الوطنية	احتياطيات النفط المؤكدة
معتمد ٢٠٢٥	٢٠٢٥ مستقر	بحلول ٢٠٢٨	أفريقيا #١، العالم #٩

للتقديم: bp وChevron وExxonMobil وEni. يقدم إطار عقود EPSA V الجديد شروط تقاسم أرباح أكثر تنافسية وتعافيا أسرع للتكاليف. أول جولة ترخيص لاستكشاف النفط والغاز منذ ١٧ عاما، بطرح ٢٢ قطاعا في أحواض سرت ومرزق وغدامس. من بين الشركات المؤهلة مثل مارس ٢٠٢٥ لحظة فارقة: أطلقت المؤسسة الوطنية للنفط

الطاقة المتجددة: ريادة الطاقة الشمسية في المتوسط

تستهدف الاستراتيجية الوطنية للطاقة المتجددة ٢٠٢٣–٢٠٣٥ رفع حصة الطاقة المتجددة إلى ١٧% بحلول ٢٠٢٥ و٢٠% بحلول ٢٠٣٥. يتمتع الاقتصاد الليبي بمعدل إشعاع شمسي استثنائي يبلغ ٧٠١–٨٠١ كيلوواط ساعة/م² وأكثر من ٣٢٠٠ ساعة إشراق سنوي.

الحالة	الشركاء	الطاقة	المشروع
الإنتاج ٢٠٢٦	الشركة العامة للكهرباء + توتال إنرجيز	500 MW	محطة الصداد الشمسية
مكتملة	إنفينيتي ليبيا + المنطقة الحرة الجوف	1 MW	محطة الكفرة الشمسية
قيد التطوير	شراكة ألمانية	تحدد لاحقا	محطة بني وليد
قيد التطوير	شراكة إماراتية	تحدد لاحقا	محطة تاورغاء

ملاحظة دخول قطاع الطاقة المتجددة

المستثمرون الراغبون في هذا القطاع بالتواصل مع مجلس الخصخصة والهيئة العامة للطاقة المتجددة بالتوازي لضمان الترخيص والاتفاقية التجارية. تعرفة التغذية — عقبة أمام المستثمرين. المشاريع الحالية تعتمد على تراخيص استثمارية خاصة بموجب القانون رقم ٩ وعقود شراء الطاقة. ينصح لا يزال غياب إطار قانوني موحد للطاقة المتجددة — يشمل

٠٨ القطاعات: الاتصالات والخدمات الرقمية

تحديث البنية التحتية والاقتصاد الرقمي

٦.٥ مليون مستخدم للإنترنت — ٨٨.٥% من السكان — في ٢٠٢٥، تمثل الفجوة في البنية التحتية الرقمية تحديا وفرصة استثمارية في آن واحد. يشهد قطاع الاتصالات الليبي مرحلة تحديث واسعة تقودها الشركة العامة للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات. مع

زاوية الاستثمار	التفاصيل	التطور
في سلسلة توريد ZTE؛ المقاولة الفرعية للبنية التحتية المشاركة	لتوسيع شبكات 4G/5G باستخدام FWA وأجهزة MiFi وقعت ليبيا للاتصالات والتقنية مع ZTE الصينية	للجيل الرابع والخامس (مارس ٢٠٢٥) صفقة ZTE-LTT
خدمات 5G للمؤسسات؛ استشارات المدن الذكية	5G مع التركيز على المدن الذكية والمتطلبات الصناعية ستطلق المدار الجديد التابعة للشركة العامة شبكة	الإطلاق الوطني لشبكة 5G
شركات الخدمات الرقمية الراغبة في الحضور بنطاق .LY	العامة للاتصالات والمعلوماتية لمركزة حوكمة النطاقات نقلت الإدارة إلى الهيئة	نقل إدارة النطاق .LY (٢٠٢٥)
مراكز البيانات؛ خدمات الاتصال عبر الحدود	استثمار ٣٩٠ مليون دولار؛ يربط أوروبا وشمال أفريقيا	كابل ميدوسا البحري (مايو ٢٠٢٥)
الموردون الملتزمون بمعايير الامتثال مفضلون حاليا	عن خسائر بقيمة ٤٣٠ مليون دينار؛ إلغاء العقود الحصرية كشف التحقيق	إصلاح حوكمة الشركة العامة للبريد

٠٩ الخدمات المالية والمصرف المركزي الليبي

ضوابط الصرف الأجنبي والمصرفية والتكنولوجيا المالية

سعر الصرف وضوابط العملة

٢٠٢٥–٢٠٢٦ تعديلات متعددة على سعر الصرف أثرت تأثيرا ملموسا في حسابات التكلفة الإجمالية للبضائع المستوردة وتخطيط رأس المال: يربط الدينار الليبي بسلة حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي. شهدت السنوات

الأثر على المستثمرين	السعر / التغيير	التاريخ / الحدث
اقتراب سعري السوق الرسمي والموازي مبدئيا	تخفيض؛ ٤.٥ د.ل/دولار ~70%	٢٠٢١ (توحيد سعر المصرف المركزي) تخفيض
ضغط مالي إضافي؛ يرفع عائدات النفط بالدينار	٤.٨ د.ل/دولار	تخفيض أبريل ٢٠٢٤
يرفع تكاليف الاستيراد؛ تذبذب في السوق الموازية	٥.٥٦ د.ل/دولار	تخفيض أبريل ٢٠٢٥ (-13.3%)
مزيد من تآكل القوة الشرائية للدينار في الاستيراد	١ د.ل = ٠.١١٥٠ حقوق سحب خاصة	تخفيض يناير ٢٠٢٦ (-14.7%)
تكلفة جوهرية للعمليات المقومة بالدولار	(٢٠٢٤) — ألغيت ٢٠٢٦ — خفضت إلى 15% (أواخر 27%	ضريبة الصرف الأجنبي (٢٠٢٤)
التمويل عبر السوق الموازية يهدد بالعزل المالي الدولي	القنوات المصرفية المعتمدة فقط جميع الواردات عبر	تمويل الاستيراد (قرار ٤٢ لسنة ٢٠٢٥)

منظومة التكنولوجيا المالية

٢٠ مزودا تتصدرهم شركة سداد ليبيا. تبقى الفجوات التنظيمية عائقا أمام نشاط الشركات الناشئة المستقلة — لكن الإمكانات هيكليا ضخمة. ربح أقصى بنسبة ٧% على معاملات الصرف الأجنبي لمكاتب الصرافة المرخصة مع إلزامها بالتعامل عبر أجهزة نقاط البيع. تضم المنظومة نحو المركزي أهمية قصوى لنشر أجهزة نقاط البيع وأنظمة الدفع بالبطاقات. في أغسطس ٢٠٢٥ صدرت لوائح تنظيمية جديدة تحدد هامش المالية ضرورة لا رفاهية في ليبيا، إذ يرزح النظام المصرفي التقليدي تحت وطأة عقود من ضعف الاستثمار والتشرذم السياسي. أولى المصرف باتت التكنولوجيا

١٠ إدارة المخاطر: الفساد والتشرذم المؤسسي

إطار العناية الواجبة في البيئة الليبية

مؤشرات مناخ الاستثمار والشفافية

السياق	الترتيب/الدرجة	السنة	المؤشر
ذيل القائمة عالميا — فساد منهجي في كافة المستويات	١٧٣ من ١٨٠ دولة	٢٠٢٤	مؤشر مدركات الفساد (منظمة الشفافية الدولية)
فئة الدخل المتوسط المرتفع وفق معيار GNI وحده	٧,٢٦٠ دولار	٢٠٢٢	دخل البنك الدولي للفرد (GNI)
يعكس انخفاض الانخراط الأمريكي تاريخيا	٣٥٥ مليون دولار	٢٠٢٢	مخزون الاستثمار الأمريكي المباشر في ليبيا
متوسط؛ تطوير القوى العاملة الفنية ضروري	٠.٦١٨	٢٠٢٦	مؤشر الأمم المتحدة للتعليم
من أفضل المؤشرات في شمال أفريقيا	٠.٢٥٣	٢٠٢٦	مؤشر عدم المساواة بين الجنسين

المخاطر السياسية والمؤسسية

الوحدة الوطنية في طرابلس والإدارة الشرقية المدعومة من الجيش — مشهدا تنظيميا متشرذما تترتب عليه تداعيات جوهرية على المستثمرين: يفرز نظام الحكم المزدوج في ليبيا — حكومة

• هياكل الميزانية المتوازية: تضعف الانضباط المالي وتعرض التخطيط العام لصدمات خارجية من أي من الطرفين السياسيين.

• الغموض التنظيمي: كثيرا ما تمنح التراخيص والتصاريح وفق معايير غير شفافة. نادرا ما تنشر مسودات اللوائح للتشاور العام.

مع حكومة الوحدة الوطنية؛ مشاريع الشرق تتطلب توافقا مع الجيش الوطني والوكالة الوطنية للتطوير. الوصول إلى طرف لا يضمن الوصول إلى الآخر.

• مخاطر الولاية المزدوجة: مشاريع الغرب تستلزم علاقات

• التعرض لأحداث القوة القاهرة: إغلاق حقول النفط بسبب الاحتجاجات السياسية أو الميليشيات أو الخلافات المؤسسية خطر تشغيلي متكرر.

العناية الواجبة في مجال ESG وحقوق الإنسان

الأم في الاتحاد الأوروبي أو المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة. عدم الامتثال يفضي إلى التعرض القانوني في الولايات القضائية الأصلية. مرتبطة بالدولة. تعد عمليات التدقيق في سلاسل التوريد وترتيبات الأمن وفق معايير ESG الدولية إلزامية لا اختيارية للشركات ذات الشركات تقارير بعثة الأمم المتحدة لدعم ليبيا ومفوضية حقوق الإنسان لعامي ٢٠٢٤–٢٠٢٥ أنماطا من الانتهاكات بمشاركة جماعات مسلحة وجهات وثقت

١١ البنية التحتية وفرص إعادة الإعمار

البناء والنقل والمناطق الحرة والتنمية الحضرية

لنشر رأس المال في وجه المقاولين والمستثمرين الأجانب. أوجدت سنوات الصراع والتأجيل المتراكم طلبا حادا في كل قطاعات البنية التحتية. يمثل تحديث البنية التحتية المادية في ليبيا، فيما يتجاوز قطاع الطاقة، أضخم فرصة

مستوى الأولوية	الفرص الرئيسية	القطاع
حرجة	إعادة تأهيل مطار طرابلس الدولي؛ تحديث اتصالات مطار بنينة (بنغازي)	المطارات
مرتفعة	ربط موانئ المتوسط (مصراتة وخمس وطرابلس) بالداخل؛ صيانة الطرق الرئيسية	الطرق والسيارات السريعة
متوسطة–بعيدة المدى	تطوير خطوط تربط المدن الساحلية بالمناطق الجنوبية	السكك الحديدية
مرتفعة	إعادة إعمار المناطق المتضررة في بنغازي ودرنة؛ مواد البناء والخدمات الهندسية	والتطوير الحضري الإسكان
مرتفعة	تطوير شبكة الكهرباء؛ البنية التحتية للمياه؛ المنشآت النفطية تعمل بالطاقة الشمسية	المرافق والطاقة
ناشئة	نشر الألياف الضوئية؛ مراكز البيانات المرتبطة بكابل ميدوسا؛ بنية المدن الذكية	البنية التحتية الرقمية

المناطق الحرة والمجمعات الصناعية

حددت الوكالة الوطنية للتطوير البنية التحتية والخدمات اللوجستية والطاقة المتجددة قطاعات أولوية لبرنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص. لوجستيا متكاملا. تعد هذه المناطق ملائمة بصفة خاصة للتصنيع والتجميع والتوزيع التي تستهدف السوق الليبية المحلية وأسواق أفريقيا وأوروبا. تتيح المنطقة الحرة لمصراتة والمنطقة الحرة الجوف إجراءات جمركية مبسطة وحرية تحويل رأس المال ودعما

١٢ التوصيات الاستراتيجية للمستثمرين

التنقل في بيئة ليبيا عالية العائد

القانوني بموجب القانون رقم ٩ متين في حوافزه النظرية — لكن نجاح التشغيل رهين بالتعامل الدقيق مع التعقيدات المؤسسية والدقة الإجرائية. يقدم السوق الليبي في ٢٠٢٥–٢٠٢٦ بيئة عالية المخاطر وعالية العائد تستوجب نهجا متطورا واستباقيا. الإطار

٠١ إتقان مسار الدخول المتسلسل

أي خلل في هذه السلسلة يوقف عملية اللوجستيات بأسرها. خصص ٦٠–٩٠ يوما لمرحلة الموافقة الثانية ولا تضغط على هذا الجدول الزمني. المصرف المركزي لا تقبلان أي هامش للخطأ في التوثيق. شهادات المنشأ يجب التصديق عليها في السفارة الليبية ببلد التصدير قبل الشحن — نظام ACI ورموز

٠٢ بناء الشراكات المحلية الاستراتيجية أولا

وزارة الاقتصاد والوصول إلى المناطق الخاضعة لسلطة الحكومتين كلها تستلزم رأس مال علاقاتي لا يستطيع الكيان الأجنبي تكوينه من الخارج. الليبيون المرموقون ليسوا مجرد متطلب امتثال لتلبية حصص التوطين — بل هم البنية التحتية التشغيلية ذاتها. عملية مجلس الخصخصة وموافقة الشركاء

٠٣ إعطاء الأولوية للمشاريع التكنولوجية وقطاع الطاقة المتجددة

لثماني سنوات بموجب القانون رقم ٩. كما تنسجم مع أولويات التنمية الوطنية المعلنة — مما يسرع مسار الموافقة لدى مجلس الخصخصة. الاستثمارات في الطاقة المتجددة والتحول الرقمي والتكنولوجيا المتقدمة هي الأرجح نيلا لـ١٠٠% من حقوق الملكية والإعفاء الضريبي الكامل

٠٤ تطبيق معايير الامتثال الدولية منذ اليوم الأول

الواجبة في سلاسل التوريد بالاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ضع هذه الأطر في مكانها قبل توقيع أي عقود محلية. مع تصنيف ليبيا ١٧٣ من ١٨٠ في مؤشر الفساد، تعد أطر الامتثال وفق معايير ESG إلزامية قانونيا للمستثمرين الخاضعين لتشريعات العناية

٠٥ الاستثمار بعقلية المدى البعيد — ليبيا فرصة عقد كامل

التموضع المبكر بالشريك المناسب والهيكل الصحيح وإطار الامتثال الملائم يخلق مزايا تراكمية لا يستطيع الداخلون المتأخرون اللحاق بها. للتنمية ٢٠٢٥–٢٠٢٨ وخط أنابيب مشاريع الوكالة الوطنية للتطوير — كلها تشير إلى دورة استثمار مدتها عشر سنوات لا صفقة قصيرة الأمد. جولة الترخيص النفطي لدى المؤسسة الوطنية وصندوق الـ١٤ مليار دولار لإعادة الإعمار واستراتيجية البنك الأفريقي

الفروق التنظيمية ويجاوزون العقبات التشغيلية، تظل إمكانات العائد المالي التراكمي طويل الأمد الأعلى في منطقة البحر المتوسط بلا منازع. عند تقاطع ثلاث قارات، تمتلك من القدرة المالية والثروات الطبيعية والإرادة السياسية المعلنة ما يكفي للبناء من جديد. للمستثمرين الذين يتقنون لم تعد ليبيا مجرد «رهان نفطي». إنها واحدة من أضخم مشاريع إعادة الإعمار على وجه الأرض — دولة

إنفست ليبيا
استثمر ليبيا

investlibya.ly
فرص واعدة . مستقبل مزدهر